

البطالة في العراق

الأسباب والنتائج والمعالجات

The unemployment in Iraq

Reasons, results, and treatment

د. مالك عبد الحسين احمد

الكلية التقنية الإدارية البصرة

المستخلص

البطالة من المشاكل المعقدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، وهي تعبر عن عجز في البنى التحتية وتراجع في الأداء الاقتصادي ، ونتيجة لتراجع دور الدولة و انسحابها من ميدان الإنتاج . واعتمادها برامج الخصخصة وانشغالها في تغطية النفقات العسكرية وإهمالها لبقية القطاعات الاقتصادية إضافة إلى فرض الحصار الاقتصادي والإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال المؤقتة بعد تغيير النظام والمتمثلة في إلغاء هيكل الدولة العراقية . أسهم في تسارع معدلات البطالة . حتى أصبحت أزمة حقيقية لا تقبل التأخير والتأجيل مما يتطلب اعتماد برنامج وطني شامل يمكن من خلاله التخفيف من حدة الآثار المترتبة عليها .

ABSTRACT

The unemployment in Iraq is one of the most complicated phenomena of which the Iraqi economy suffers. It reflects the weakness and disability in the structures of the plans and performance , on which the state's concerned authorities depend, especially in the fields of production and development programs In fact , this was occurred because of the wrong planning policies which can be seen clearly on actions of privatization of the public sector and huge waste of the public wealth on the expenditures of military and security services , while the rest of the development fields and factors , such like human resources and others ,were ignored ,almost completely. The economical embargo, which was imposed on the country for many decades , and the great changes happened during and within the occupation activities , such like the cancellation of most of the original state's structures and deterioration of the security situation , helped in speeding the growth of plenty of crisis, among them, is the unemployment .It is a real crisis, effects negatively on the society ,economically and socially , and should not be left without quick and serious searches for solutions.

المقدمة introduction

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم ، وتعد البطالة من المشكلات المستعصية في الدول النامية ، وبالذات الدول العربية ، وتحل قضية البطالة في العراق أهمية خاصة ، نظراً لارتفاع معدلاتها بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد ولكثر المشاكل الناجمة عنها ، وبالرغم من أهميتها إلا أنها لم ترصد بشكل دقيق ، والدليل على ذلك تناقض الإحصاءات الرسمية فيما بينها ، فضلاً عن تناقضها مع ما تنشره المنظمات العربية والعالمية . ففي الوقت الذي تشير إحصاءات البنك الدولي إلى إن نسبة البطالة في العراق تزيد عن 50% ، فإن نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أشار إلى إن معدل البطالة في العراق يبلغ 28.1% ، كما إن المنظمات غير الرسمية حددت نسبة البطالة في العراق (40-60%) ، وبغض النظر عن تضارب الأرقام فإن النظريات الاقتصادية تشير إلى إن نسبة 15% من الأيدي العاملة القادرة والباحثة عن العمل ، ينذر بوجود أزمة حقيقية إن لم تأخذ الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والأهلية حلولاً عملية لمواجهتها . وبالنظر لأهمية موضوع البطالة وما يرافقها من تداعيات فقد اعتمدت المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء للوقوف على المؤشرات الرقمية الحقيقية . وبهدف تغطية مشكلة البطالة من جميع جوانبها فقد تعرض البحث في المحور الأول، إلى دراسة مفهوم البطالة وأسبابها . إما المحور الثاني فقد تناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المترتبة على زيادة معدلاتها ومن خلال سير البحث وتحليل مكوناته تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات مقرونة ببعض التوصيات الضرورية لمعالجة هذه الظاهرة والحد من النتائج المترتبة عليها .

منهجية البحث Research Method

أولاً: أهمية البحث Research important

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول مشكلة البطالة، والتي تعتبر من المشكلات المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، فهي ترتبط بعنصر العمل الذي يمثل الوسيلة والغاية والذي يختلف عن بقية عناصر الإنتاج، لان تعطله يعني تدهور إنتاجيته وتآكل إمكاناته وقدراته، فضلا عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تترتب على عدم إتاحة الفرصة لاستثمار طاقاته

ثانياً: مشكلة البحث Research Problem

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود البطالة والتي تقف وراءها أسباب عديدة، نجم عنها مخاطر كثيرة انعكست على الفرد والمجتمع، وأدت إلى هدر في إمكانات العراق الاقتصادية والبشرية، لذلك ينبغي الإسراع في معالجتها للتخفيف من تداعياتها وما يترتب على استمرارها

ثالثاً: فرضية البحث Research hypothesis

يقوم البحث على فرضية مفادها. تعتبر البطالة في العراق من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، والتي أدت إلى آثار اقتصادية واجتماعية تندر بالخطر إن لم تتخذ الإجراءات التنموية السريعة التي تسهم في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

رابعاً: أهداف البحث Research Objective

1. تحديد الأسباب التي تقف وراء تفاقم ظاهرة البطالة في العراق.
2. تحديد النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على تفشي ظاهرة البطالة.
3. تحديد الآلية التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة ظاهرة البطالة والنتائج المترتبة عليها.

خامساً: أسلوب البحث Research Manner

يعتمد البحث على المنهج الوصفي Descriptive Analysis المقترن بتحليل البيانات والمعلومات، التي تتعلق بأسباب ظهور البطالة في العراق والآثار المترتبة عليها، بالاعتماد على ما تنشره وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. وما تنشره المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة، وما تتضمنه المصادر والمراجع العربية والأجنبية والاطاريج الجامعية.

سادساً: حدود البحث Research Border

1. الحدود العلمية: اقتصر البحث على دراسة البطالة، وتحليل معدلاتها، والأسباب التي تقف وراءها، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية.
2. الحدود المكانية: البطالة في العراق.

المحور الأول: مفهوم البطالة وأسباب ظهورها

أولاً: مفهوم البطالة unemployment

استحوذ موضوع البطالة على عناية أصحاب القرارات السياسية وكذلك اهتمام الباحثين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهومها، لتعدد أنواعها واختلاف أسبابها وتأثيراتها، مما أدى لوجود تعريفات متعددة لها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلاً اضطرارياً، رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج. (الشمري 2009: 289)
- أن يكون الفرد في سن العمل، وقادراً عليه جسمياً وعقلياً، وراعياً في أدائه، وبيحث عنه ولا يجده، مما يترتب عليه تعطله رغم احتياجه إلى الأجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل. (الزغبى: 2000: 149)

• التعتل (التوقف) الجبري ، لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما ، برغم القدرة والرغبة على العمل والإنتاج. (الوزني: 2009:265)

• الفرق بين كمية العمل المعروضة ، وكمية العمل المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الأجر وظروف العمل السائدة. (البشير : 2002 : 24)

• العاملين الذين فقدوا وظائفهم ، يبحثون عن عمل وينتظرون إن يعودوا إلى العمل. (المشهداني : 2006 : 78)

• إما تعريف البطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فأنها تشمل (كل من هو قادر على العمل ، وراغب فيه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى). (Parkin :1992:54)

من التعريف أعلاه نلاحظ بأنه ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً عن العمل ، وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن العمل يقع ضمن فئة العاطلين ، ولو كان الفرد قادراً على العمل ولا يبحث عنه فهو لا يعتبر عاطلاً . الزاهد عن العمل لا يعد عاطلاً ، ربت البيت التي تنفرغ كلياً لإعمال المنزل ولا تبحث عن عمل ، الذين لديهم عقارات او واسهم او سندات ولا يعملون وتدر عليهم دخلاً لا يعرضهم لمشاكل الفقر وتبعاته. نلاحظ من التعريف أعلاه على إن الشخص العاطل عن العمل ينبغي إن تتوفر فيه الشروط التالية :

١. إن يكون الشخص في سن العمل وقادراً على العمل (يتحدد عادة بين 16 - 60 سنة) ويمثل السن 16 الحد الأدنى لدخول سوق العمل إما السن 60 فيمثل الحد الأعلى او سن التقاعد للشخص العامل. ويحدد قانون العمل العراقي سن العمل بين (١٥-٦٣) سنة

٢. إن تتوفر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد للعمل.

٣. إن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل ، ويمكن اعتبار الشخص باحث عن العمل ، إذا قام بالبحث بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة . كالإعلان في الصحف او تقديم طلب لدى ديوان الخدمة المدنية او الشركات وأصحاب الأعمال وغيرها.

٤. عدم وجود عمل ، ويعتبر هذا الشرط من أهم الشروط لاعتبار شخص ما متعطل عن العمل أم لا.

ثانياً: الأسباب هناك أسباب عديدة تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة في العراق :-

١. تعاظم الإنفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار، وتوجهها نحو زيادة النفقات العسكرية التي أدت إلى استنزاف الكثير من العوائد المالية، وإلى حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها ، مما ولد اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي ، وبسبب عجز الدولة عن مواجهة النفقات المتزايدة فقد لجأت إلى سياسة التمويل بالعجز لتمويل المجهود الحربي وللأنفاق على مشاريع إعادة الأعمار والتي لا تضيف شيء إلى الطاقات التي كانت قائمة، بل الهدف إعادة تأهيلها لما كانت عليه سابقاً ويمكن ملاحظة تطور الإنفاق العسكري في العراق للمدة من ١٩٧٠-١٩٨٩ من الجدول التالي:

٢. جدول (١)

تطور الإنفاق العسكري ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية للمدة ١٩٧٠-١٩٨٩

سنة	الإنفاق العسكري مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات النفطية مليار دولار	نسبة الإنفاق العسكري إلى الإيرادات النفطية
١٩٧٠	0.7	٣,٦	١٩,٤	٠,٨	٨٧,٥
١٩٧١	٣,١	١٣,٨	٢٢,٥	٨,٢	٣٧,٩
١٩٧٢	١٩,٨	٥٣,٦	٣٨,٨	٢٦,٤	٧٥,٠
١٩٧٣	٢٤,٦	٣٧,٣	٦٦,٥	١٠,٢	٢٣٦,٥
١٩٧٤	٢٥,١	٤٣,٧	٥٧,٤	١٠,١	٢٤٨,٥
١٩٧٥	٢٥,٣	٤٢,٥	٥٩,٥	٧,٨	٣٢٤,٤
١٩٧٦	٢٥,٩	٤٧,٦	٥٤,٤	٩,٤	٢٧٥,٥
١٩٧٧	١٩,٠	٤٩,٥	٣٨,٤	١٠,٧	١٧٧,٥
١٩٧٨	١١,٦	٤٧,٩	٢٤,٢	٩,٤	١٢٣,٤
١٩٧٩	١٤,٠	٥٧,٩	٢٤,٢	١٠,٧	١٣١,٠
١٩٨٠	١٢,٩	٥٥,٩	٢٣,١	١١,٠	١١٧,٣
١٩٨١	١٢,٩	٦٤,٤	٢٠,٠	١٤,٥	٨٩,٠

المصدر/ دكتور نبيل جعفر / الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل/ مجلة العلوم الاقتصادية /كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة /مجلد ٥ العدد ١٩ ص ١٩

يشير جدول (١) إلى إن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من ٣,٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٨ مليار دولار عام ١٩٧٥ ، و إلى ٥٣,٦ مليار دولار عام ١٩٨٠. ثم اخذ بالتذبذب خلال السنوات اللاحقة بين الارتفاع والانخفاض إثناء الحرب العراقية الإيرانية ، كما إن إيرادات النفط هي الأخرى بدأت بالتزايد بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات نتيجة الفورة النفطية، وقد انعكس ذلك في تزايد الناتج المحلي الإجمالي. وبعد عام ١٩٨٠ أخذت الإيرادات النفطية هي الأخرى بالتراجع والتذبذب . إما بالنسبة للإنفاق العسكري فقد تصاعد بشكل ملحوظ بدأ من عام ١٩٧٠ حيث بلغ ٠,٧ مليار دولار ووصل في عام ١٩٨٣ إلى ٢٥,٩ مليار دولار. ومن الملفت للنظر إن نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي

الإجمالي بلغت خلال عام ١٩٨١ نحو ٦٦,٥ % كما إن نسبة الإنفاق العسكري إلى الإيرادات النفطية كانت عام ١٩٨٠ ٢٣٦,٥ % وارتفعت إلى ٣٢٤,٤ % عام ١٩٨٣ واستمرت متجاوزة كامل الإيرادات النفطية حتى عام ١٩٨٩ حيث بلغت ٨٩ % . وهذا يعني ترجع التخصيصات الاستثمارية الموجهة لمختلف القطاعات الاقتصادية مما جعلها غير قادرة على خلق فرص العمل التي تتناسب مع حجم القوة العاملة

٣. تدمير البنى التحتية الأساسية للاقتصاد العراقي ، تدمير الجسور والمنشآت الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تصفية المياه والمنشآت الخدمية وغيرها نتيجة لخوض العراق حرب الخليج الأولى والثانية. كما إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي استمرت ١٣ عام ، أدت إلى حرمان العراق من الإيرادات النفطية مما أدى إلى توقف حوالي ١٩٢ شركة صناعية حكومية عن الإنتاج والتي كانت تستوعب (٥٠٠) ألف عامل، كما إن انقطاع التيار الكهربائي وشحه الوقود وحظر استيراد مستلزمات الإنتاج والحضر المفروض على صادرات العراق النفطية وغير النفطية زاد من تكاليف الإنتاج لمشاريع القطاع الخاص مما أدى إلى توقف (٥٩٤١٣) وحده صناعية عن العمل والاستغناء عن خدمات العاملين فيها (الحسيني :2004 :218).

٤. قيام الدولة عام ١٩٨٩ ببيع الكثير من المشاريع إلى القطاع الخاص في ظل اعتمادها لبرنامج الخصخصة كأسلوب وأداة للتنمية، بعد عجز مؤسسات القطاع العام عن إدارتها ، وقد بلغ عدد المشاريع التي جرى خصصتها حوالي ٦٧ مشروع (الجبوري : ١٩٩٧ : ١٧)، وكان من المؤمل إن يكون القطاع الخاص أكثر قدرة على إدارة هذه المشاريع، ولكن مما يؤسف له انخفاض إنتاجية المشاريع التي جرى خصصتها بسبب ضعف القدرات الإدارية والمالية للقائمين عليها مما اضطر البعض منها إلى الانسحاب من السوق أو تقليص أعداد العاملين فيها بسبب ضعف القدرات الاستيعابية ولوجود فائض في هذه المشاريع قبل خصصتها

٥. قيام حكومة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي السابق وتسريح مئات الإلف من المتطوعين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي ومنشآت التصنيع العسكري ، وحل وزارة الإعلام والاستغناء عن خدمات منتسبيها ، وقد أدت هذه القرارات إلى تعطل (٥٠) ألف عامل من هيئة التصنيع العسكري الملغاة و (٦٠٠٠) عامل من وزارة الإعلام وما يقارب المليون عامل من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وقوى الأمن الداخلي وأجهزة المخابرات والاستخبارات (إبراهيم :2009:71).

٦. لقد اثر تحرير التجارة وفتح الحدود على مصراعها، بدون ضوابط كمية أو كمركية على المنشآت الاقتصادية العراقية وافقدتها قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة من مناشئ أجنبية بالرغم من تدني مستوى جودة غالبيتها ، إلى ان انخفاض أسعارها ولوجود رغبة لدى المستهلك العراقي باقتنائها. وإزاء ذلك اضطرت الكثير من المنشآت الاقتصادية العراقية إلى إغلاق أبوابها بالنظر إلى تضائل إنتاجيتها وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها ولصعوبة حصولها على مستلزمات الإنتاج اللازمة لاستمرار عملها. ويمكن ملاحظة آثار سياسة تحرير التجارة من خلال انخفاض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وانخفاض أعداد العاملين فيها وكالاتي (كامل : ٢٠١٠ : ١٨٤).

- انخفاض عدد المنشآت الكبيرة، من 418 منشأة عام 2002 إلى 411 منشأة عام 2006.
- انخفاض عدد المنشآت الصناعية المتوسطة من 156 منشأة عام 2000 إلى 79 منشأة عام 2003 وإلى 52 منشأة عام 2006 وانخفض عدد العاملين فيها ، من 2276 عام 2000 إلى 1407 عام 2003 ، ثم انخفض العدد إلى 1397 عام 2005.
- انخفضت عدد المشاريع الصغيرة ، من 77176 منشأة عام 2000، إلى 17929 منشأة عام 2003، وإلى 11620 منشأة عام 2006، وقد انخفض عدد العاملين في هذه المنشآت، من 164579 عام إلى 50207 عام وإلى 36379 عام على التوالي.

٧. تفاقم أزمة المديونية الخارجية ، ودفع التعويضات غير المبررة في الكثير من الأحيان ، وأوقعت العراق في شرك المديونية الخارجية، واستنزفت الكثير من احتياطياته من العملات الأجنبية البالغة (٣٥) مليار دولار، كما إن ديون العراق الخارجية

قدرت بأكثر من (١٢٥) مليار دولار والتعويضات بأكثر من (٣٠٠) مليار دولار، جرى حسم ما يقارب (٤٨) مليار دولار (عبد الرضا: ٢٠٠٧: ١٥). وقد أسهمت المديونية الخارجية ودفع التعويضات بتباطؤ الجهود الإنمائية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وازدياد قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

٨. ضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانحسار دوره في النشاطات الوسيطة والتجارية، واعتماده على ما تقدمه الدولة من عون في مجال الإعفاءات الضريبية والمكرمية ، وفي مجال تزويده بمختلف مصادر الطاقة، كما إن هذا القطاع يعتمد على الاقتراض في تمويل مشروعاته ، دون إن تكون هناك سياسة لاستثمار المدخرات الفردية للمواطنين ، وغالباً ما يحتفظ بجزء كبير من فوائده المالية خارج البلد، وقد أدى ذلك إلى ضعف قدراته التنافسية ومحدودية دوره في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (الزبيدي: 2009: 27)

٩. إلغاء سياسة التعيين المركزي للخريجين. لقد كان العراق يعتمد على سياسة التعيين المركزي ، لخريجي الجامعات والمعاهد للمدة من (1975-1990) وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة البطالة المقنعة ، ولكن الدولة اضطرت إلى التخلي عن هذه السياسة ، بعد إن تفاقمت أزمته الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للحروب التي خاضها العراق وتفاقم المديونية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لمعظم القطاعات ، إن التوقف عن تعيين الخريجين أدى إلى بروز بطالة المتعلمين بدلا من بطالة الأميين ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (٢)

التوزيع النسبي للعاطلين حسب المستوى التعليمي للسنوات 2003-2008

المستوى العلمي السنة	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2003	55.10	13.48	8.09	9.63	12.45	0.47	---	---
2004	54.60	15.78	6.93	10.69	11.51	0.12	0.29	0.02
2005	52.89	15.45	7.09	11.90	12.40	0.08	0.28	0.01
2006	18.30	18.19	17.15	15.45	19.76	6.66	4.80	0.00
2008	12.20	10.40	12.2	13.4	14.30	6.50	3.70	0.00

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة

للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨

نلاحظ من جدول (٢) انخفاض نسبة البطالة لحاملي مؤهل الابتدائية من 55.1 عام 2003 إلى 12.2 عام 2008 وهذا يشير إلى استعداد هذه الفئة للعمل بأي فرصة متاحة ، في حين نلاحظ ارتفاع نسبة العاطلين لحملة الشهادة الإعدادية، وهذا يرجع إلى عدم وجود تناسب بين مخرجات الإعدادية واحتياجات سوق العمل ، إما ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل لحملة شهادة البكالوريوس والدبلوم ، فهو مؤشر لعدم وجود التكامل بين مخرجات الكليات والمعاهد واحتياجات سوق العمل ، فضلا عن عزوف حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم من العمل في أماكن لا تناسب مؤهلاتهم. إما بالنسبة لارتفاع نسبة البطالة لحملة الدبلوم العالي والماجستير فأن ذلك يرجع إلى تزايد إعداد الحاصلين على هذه

المؤهلات بالشكل الذي لا يتناسب والفرص المتاحة إمامهم ،حيث إن الجامعات العراقية تعتمد على حملة الدكتوراه وتعطي الأولوية لهم في التعيين، كما إن اختصاصات بعض حاملي المؤهلات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

١٠. أدت العمليات العسكرية التي خاضتها دول الحلفاء، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تغير نظام الحكم في العراق ،ومن ثم احتلاله قبل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ إلى زعزعة الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي. وقد تزايدت عمليات النهب والسلب والتخريب للأموال العامة والخاصة والقتل والتهجير. وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لفرض الأمن والنظام وخلق المناخ الاستثماري لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية المهاجرة لإعادة بناء وأعمار البنية التحتية للاقتصاد العراقي إلى إن هذه الجهود لم تكفل بالنجاح بسبب وجود حاضنات للإرهاب والفساد المالي والإداري التي إعاقه عمليات البناء والتأهيل.

١١. يتميز العراق بارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تراوح المعدل بين ٣% إلى ٤,٣% للأعوام ١٩٧٧-٢٠٠٩ وهو اعلي من المعدل العالمي الذي يتراوح بين ١% إلى ١,٨%. ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد معدل الخصوبة الذي يصل في بعض السنوات ٤,٣% وقد أدى ذلك إلى مضاعفة سكان العراق بمقدار ٣,٧ مرة خلال المدة المذكورة ، إن هذه الزيادة تؤثر في الهرم السكاني وتؤدي إلى وجود قاعدة شبابية تعكس الضغط على سوق العمل ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:

جدول (3) التوزيع النسبي للسكان في مجموعة عمرية معينة مختارة %

السنة	مجموع السكان بالآلاف	اقل من 15 سنة	15 - 65 سنة	أكثر من 65 سنة
1977	١٢٠٠٠	44.7	51.5	3.8
١٩٨٧	١٦٣٥٥	٤٥,٢	٥١,١	٣,٧
١٩٩٧	٢٢٠٤٦	٤٤,٨	٥١,٦	٣,٦
2003	٢٦٣٤٠	43.5	54.4	2.1
2005	٢٧٩٦٣	43.2	54.7	2.8
2008	٣١٨٩٥	38.6	58.2	3.2
٢٠٠٩	٣٢١٠٥	٤٣,١	٥٤,١	٢,٨

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للسنوات أعلاه.

نلاحظ من الجدول (٣) ان نسبة السكان النشطين اقتصادياً من (15-65 سنة) شكلت ما نسبته 51.5% من إجمالي سكان العراق لعام 1977 وارتفعت إلى 58.2% عام 2008 . مما يعني زيادة حجم السكان النشطين اقتصادياً أي زيادة العرض من القوى العاملة ، إلا إن هذه الزيادة في عرض القوة العاملة ، لم يقابلها زيادة مناسبة في حجم الطلب على الأيدي العاملة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الحالية . مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة . كما ان نسبة السكان اقل من (15 سنة) ظلت متقاربة وهذا يشير إلى إن الضغط على سوق العمل سوف يستمر وإن الأمر يتطلب زيادة معدلات الاستثمار بشقيها العام والخاص بهدف النهوض بكافة الأنشطة الاقتصادية للإسهام في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب السكان النشطين

اقتصادياً للحد من معدلات البطالة في العراق التي وصلت الى مستويات تنذر بوجود أزمة اقتصادية حقيقية ينبغي التصدي لها والحد من أثارها ويمكن ملاحظة معدلات البطالة في العراق من الجدول التالي :

جدول (4)

معدلات البطالة المسجلة للسنوات (1977-2008) وحسب النوع والبيئة

السنوات	معدلات البطالة في المدن %			معدلات البطالة في الريف %			معدلات البطالة لمجموع البلاد		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
1977	3.1	5.2	3.3	4.1	0.3	3.1	3.5	2.1	3.2
1987	3.5	7.8	3.5	3.6	3.6	3.6	3.1	7.5	3.6
1997	14.7	2.2	13.3	15.3	1.7	14.0	15.0	2.1	13.6
2003	31.0	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2005	19.17	30.0	24.59	32.3	2.6	23.4	25.7	27.8	17.97
2006	19.74	37.35	22.91	15.04	8.04	13.17	16.16	22.65	17.5
2008	15.4	43.6	16.3	14.89	8.26	13.34	14.33	19.64	15.34

المصدر

1. محمد ناصر إسماعيل وآخرون ، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (1977 - 2004) ، مجلة التقني، البحوث الإدارية ، المجلد 21 العدد 6 ، 2008، ص
2. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للسنوات 2005، 2006، 2007، 2008، 2009.

نلاحظ من جدول (4) ان معدلات البطالة للأعوام (1977-1987) كان ضمن المستويات ، الطبيعية وذلك بسبب كون العراق حقق فائض في الموازنة على اثر زيادة العائدات النفطية الناجمة عن الفورة النفطية خلال عقد السبعينات ، مما دفع الدولة الى زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية لمختلف الأنشطة الاقتصادية ، وجعل العرض من القوة العاملة عاجزاً عن مواجهة الطلب المتزايد وقد شجع ذلك على انتقال أبناء الريف إلى المدينة لتحسين أوضاعهم المعاشية، كما إن العراق أصبح مستقطباً للعمالة الوافدة إما بالنسبة لانخفاض معدلات البطالة خلال عقد الثمانينات يعود إلى الحرب التي اخفت البطالة بسبب زج غالبية القوة العاملة النشطة اقتصادياً بالخدمة العسكرية مع استمرار الدولة بسياسة التعيين المركزي، إما بالنسبة لارتفاع معدلات البطالة

خلال عام ١٩٩٧ والتي وصلت إلى ١٥% للذكور في حين بلغت النسبة ٢,١% للإناث ويعزى ذلك إلى دخول أعداد كبيرة من النساء إلى قوة العمل وإلى تسريح أعداد كبيرة من الأفراد مما زاد من أعداد الباحثين والراغبين عن العمل دون إن تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم لأن الاقتصاد العراقي كان يعاني من انخفاض في إيراداته النفطية بسبب انخفاض الأسعار ومن قصور في جهازه الإنتاجي لأن كل الجهود كانت موجهة نحو تغطية النفقات العسكرية. إما بالنسبة لارتفاع معدلات البطالة إلى ٢٨,١% بعد تغير نظام الحكم في نيسان ٢٠٠٣ يعزى إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي وإلى تزايد عمليات النهب والسلب والتخريب وتوقف العمل في العديد من الشركات الصناعية الحكومية والأهلية وإلى حل الأجهزة الأمنية والعسكرية. بينما شهدت الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ انخفاض في معدلات البطالة إذا وصلت إلى ١٥,٣٤% بسبب تشغيل أعداد كبيرة من الأفراد في أجهزة الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي فضلاً عن إعمال إعادة الأعمار التي استوعبت عدد من العاملين وتشغيل أعداد كبيرة من العاملين في المشاريع الخدمية

المحور الثاني: النتائج المترتبة على تفشي ظاهرة البطالة في العراق

تشير المعطيات المتوفرة عن مشكلة البطالة في العراق ، إلى إن المشكلة لم تحضى بالحلول العلمية ، التي يمكن ان تقلل من أثارها ، كما ان المعالجات التي رصدت كانت مجتزئة ولا تعبر عن برنامج وطني لمعالجة هذه الأزمة الخطيرة ، مما أدى الى تعرض الاقتصاد العراقي والمجتمع العراقي والوضع الأمني الى خسائر كبيرة.

أ - الجوانب الاقتصادية

١. تهميش جزء مهم من قوة العمل العراقية ، ووضعها خارج العملية الاقتصادية وهذا تبديد لأحد مصادر الثروة في العراق، ويمثل هذا الهدر ضياع الإنتاج والدخل الذي يمكن ان يتحقق فيما لو تم استغلال هذه الإمكانيات فضلاً عن تراجع او تآكل في قيمة رأس المال البشري. نتيجة لفقدان المعارف او المهارات التي اكتسبها طيلة فترة دراستهم . كما ان إعادة التأهيل لهذه القوى التي حرمت من فرصتها في العمل يتطلب تكاليف إضافية.
٢. ضعف مستوى النشاط الاستثماري والإنتاجي وتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وتخلف البنية الاقتصادية وهياكل الإنتاج مع تزايد هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي وقد أدى ذلك الى انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل وزيادة فجوة الإنتاج.
٣. زيادة نسبة الفقر المدقع الى 70% من إجمالي السكان خلال عقد التسعينات ثم انخفض الى النصف بعد ذلك بسبب تدهور مستوى المعيشة مما أدى الى تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين مستوى الرفاهية ومعدلات البطالة.
٤. تؤكد المصادر العلمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية الى ان ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 1% تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي بمعدل 2.5% أي نحو (23) مليار دينار عراقي وهو ما يعني ان نسبة البطالة 28.1% سترفع من الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بمقدار (254) مليار دينار عراقي وهذا المبلغ يمكن ان يوفر فرصة عمل لنحو (1.016) مليون عراقي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2001*)

*اعتمد الباحث على الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية بالعملة المحلية لعام ١٩٩٧ والبالغ (٩٠٤،٥٧٣،٦) مليون دينار عراقي

ب - الجانب الاجتماعي

١. تشير الدراسة التي قام بها فريق من الباحثين في جامعة البصرة ، لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن محافظة البصرة ، الى ان عدد الذين يعملون في الشوارع يبلغ (50) خمسون ألف شخص، ومن بين هؤلاء تم اختيار عينة من (200) شخص، ممن يعملون في الشوارع وبأعمار مختلفة بين رجل وامرأة وطفل وشيخ ، وجد ان 59% هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات، وان 73% من هؤلاء يعتبرون عملهم في الشوارع هو المصدر الوحيد لأسرهم (عبد الرضا: 2008:83).

٢. زيادة نسبة الرسوب والتسرب في جميع المراحل الدراسية ، بسبب عدم تمكن الطلبة من الوفاء بمستلزمات الدراسة ، فضلا عن صعوبة توفر الدخل اللازم لإبقائهم وأسره على قيد الحياة وقد بلغ عدد الطلبة الذين تركوا الدراسة في المدارس الابتدائية للعام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) نحو (٥٣٤٣٣/ طالب) أي بنسبة ١٢,٨% من إجمالي طلبة المرحلة الابتدائية إما بالنسبة للطلبة الراسبين في المرحلة الابتدائية للعام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) فقد بلغ عددهم (٥٩٨٥١٦/ طالب) أي بنسبة ٧٤,٣% من إجمالي الطلبة. كما ان نسبة الأمية في العراق تزايدت حتى وصلت ٢٥% بعد ان تمكن العراق من احتلال الموقع الأول في برنامج القضاء على الأمية حسب شهادة المنظمات الدولية *

٣. تزايد الأوضاع الشاذة المتمثلة بتعاطي المخدرات والسرقة والاعتصاب وجرائم القتل، وقد إشارة نتائج إحدى الدراسات إلى إن ارتفاع نسبة البطالة بمعدل 1% يؤدي الى زيادة جرائم القتل بنسبة 6.7% وجرائم العنف بنسبة 3.4% وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4%. (جيرمي ريفكن: 2000:295)

٤. تؤدي البطالة الى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الإنسان تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة ، بحيث لا تستطيع ان تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.

* احتسبت النسب من قبل الباحث بالاستعانة بالمجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

٥. ان استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة ، كثير ما يصيب الفرد بالاكنتاب إذا ارتفعت معدلات الاكنتاب، فبلغت نسبة 3% من حجم القوى العاملة لعام 2006 (الحلبي: 2008:6) ، كما ان الحالة النفسية المتردية للعاطلين، تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالات الإعياء البدني.
٦. تدهور المستوى الصحي (نقص الأدوية و بقية المستلزمات ، عدم مواكبة التطورات العلمية الحاصلة في المجال الطبي)، هجرة العديد من الكفاءات الطبية . انتشار بعض الأمراض المتوطنة ، في الوقت الذي يعتبر فيه العراق من الدول التي تمكنت من القضاء على هذه الأمراض .
٧. ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج ، حلماً يراود الكثير من الشباب ، فضلاً عن أصحاب الكفاءات والمواهب الممتازة بهدف تأمين المستوى الأمن من العيش لهم ولعوائلهم .
٨. تؤدي البطالة إلى عزوف الشباب عن الزواج بسبب عدم وجود مصدر رزق يمكن إن يغطي النفقات التي يتطلبها الزواج

ج - الجانب الأمني:

١. تؤدي البطالة الى حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلدان التي تتفاقم فيها ، لان الاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص العمل.
٢. انقطاع الدخل ، يعني صعوبة الحياة نتيجة لعجز الإنسان عن تلبية حاجاته وحاجات أسرته الضرورية ، مما يترتب عليه الجنوح الى الجرائم والانخراط في منظمات الإرهاب ، التي تقدم له الإغراءات وتدفعه باتجاه الانتقام من مجتمعه .
٣. عندما يكون المتعطل غير قادر على الإنفاق على نفسه أو من يعيله ،سوف يزداد شعوره بخيبة الأمل والإحباط ، وتوسع حالته النفسية ، وقد يدفعه ذلك الى الاعتداء على نفسه ، أو على الغير من الأفراد أو على الممتلكات العامة والخاصة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. إن العراق يعاني من تفاقم ظاهرة البطالة الهيكلية ، الناجمة عن الاختلال في الهيكل الإنتاجي ، نتيجة لتوقف قطاعات الإنتاج الرئيسية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التمويلية ومعظم الأنشطة الخدمية.
٢. ساهمت عمليات خصخصة بعض المشروعات في تزايد معدلات نمو البطالة إذ بادرت إدارة الشركات التي تم خصصتها إلى تسريح عدد كبير من موظفيها لوجود فائض في القوة العاملة في هذه الشركات ، بسبب نقص الخبرة وغياب المؤهلات ، مما اضطرها لاحقاً إلى تجميد أنشطتها وتسريح بقية العاملين لديها.
٣. كان للحرب العراقية الإيرانية ، وحرب الخليج الأولى والثانية دور في إخفاء معدلات البطالة بالنظر لمشاركة غالبية السكان النشطين اقتصادياً في المجهود الحربي لهذه المعارك ، ولكن توقف الحروب وتسريح أعداد كبيرة من المشاركين فيها ، أدى إلى بروز ظاهرة البطالة وزاد من ضغط الباحثين عن العمل على سوق العمل بسبب عدم وجود فرص العمل ، أو لعدم ملائمة تأهيل الباحثين عن العمل للفرص المتاحة.
٤. أدى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وما رافقها من قرارات فرض الحصار الاقتصادي وقرارات سلطة الائتلاف التي أدت إلى إلغاء أجهزة الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي وهيئة التصنيع العسكري ووزارة الإعلام ، مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من منتسبي هذه الأجهزة ، وبذلك ازداد الضغط على سوق العمل وساهم في تردي الوضع الأمني.
٥. أدت سياسة تحرير التجارة وفتح الحدود على مصراعها بدون ضوابط إلى تدني الإنتاج الزراعي والصناعي وقاد إلى اختفاء الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الكبيرة .
٦. أثرت البطالة بشكل واضح على تفاقم ظاهرة الفقر مما دفع الكثير من العوائل إلى إجبار أولادهم على ترك مقاعد الدراسة ، بهدف إشراكهم في إعمال لا تليق ولا تتناسب مع أعمارهم ، في ظل غياب القوانين المنظمة للعمل.
٧. ساهمت البطالة في عدم استقرار الوضع الأمني وأدت إلى تفشي الكثير من الظواهر التي لا تليق بمجتمعنا . مما يضيف أعباء جديدة على الدولة والمجتمع، بهدف إعادة تأهيل من دفعتهم الظروف إلى بعض الممارسات التي لا يرضاهم مجتمعنا ولا يتحملها اقتصادنا.

ثانياً: التوصيات

١. تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، لخلق فرص العمل للخريجين ، وحسب مؤهلاتهم العلمية ، ووضع نظام للحوافز يساهم في جذب المستثمرين.

٢. تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط ، والعمل على توظيف الإيرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة.
٣. دعم وتطوير القطاع الخاص بكافة أنشطته، والعمل على أزاله مخاوفه وإعطائه الضمانات لتوسيع نشاطه .بهدف خلق فرص العمل لاستيعاب الإعداد الفائضة عن حاجة سوق العمل.
٤. قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، بحصر وتهيئة بيانات عن إعداد البطالة في العراق بهدف التعرف على حجمها ونوعها ومحتوياتها .لضمان استحداث برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة لخلق فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلات العاطلين عن العمل ، وبما يحقق العدالة الاجتماعية
٥. قيام الجامعات وهيئة التعليم التقني وكافة الأجهزة ذات العلاقة بوضع برامج تدريبية لتأهيل وإعادة تأهيل ، العاطلين عن العمل وإعادة استخدام القوة العاملة التي تضررت جراء بيع أو نقل أو إغلاق الشركات التي كانوا يعملون بها.
٦. صرف إعانات مالية للعاطلين عن العمل من قبل صندوق خاص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولحين إيجاد فرص عمل لهم.
٧. الاهتمام ببرامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومنحها القروض الميسرة وتسهيل حصولها على المعدات والآلات والمستلزمات الأخرى وإعفاءها من الضرائب والرسوم لتمكينها من منافسة المنتجات الأجنبية . لتكون هذه المشاريع قادرة على امتصاص جزء كبير من البطالة.
٨. إحداث تغييرات أساسية في مناهج التربية والتعليم العالي لخلق حالة من التوافق بين إعداد الخريجين ومتطلبات سوق العمل .

المصادر

١. إبراهيم، حسناء ناصر، البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد التاسع عشر،2009.
٢. جيرمي ريفكن من شبكة الانترنت [http\66k.com vbfi 26t 17837.html](http://66k.com/vbfi/26t/17837.html)
٣. البشير، د. عبد الكريم ، سوق الشغل الجزائري ، نظرية إجمالي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 28، 2002.
٤. الجبوري ، د. عبد الصاحب صالح ، سياسات تنشيط القطاع الخاص، وتطبيقاتها في العراق، بغداد، المؤتمر العلمي السادس، كلية الإدارة والاقتصاد،1997.
٥. الزبيدي، د. حسن لطيف كاظم ، البطالة في العراق ، المظاهر والآثار وسبل المعالجة،مجلة دراسة اقتصادية ، بغداد،بيت الحكمة،2009.
٦. الزغبى، د.هيثم ، اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار الفكر ، 2000.
٧. الحلفي ، د. عبد الجبار عبود ، البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب ، مجلة بحوث اقتصادية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة، العدد 43 ، 44، السنة2008.
٨. الحسيني ، باسل جودة ، السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات السياسية الاجتماعية ، بحوث ومناقشات في العراق والمنطقة بعد الحرب ، الطبعة الأولى ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
٩. الشمري ، د. خالد توفيق ، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي ،دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى،2009.
١٠. عبد الرضا.د. نبيل جعفر،الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط،وارث الثقافية قسم الدراسات والبحوث ،الطبعة الأولى،2008.
١١. عبد الرضا ، د. نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي ، تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، مجلد ٥، العدد ١٩.
١٢. العزاوي ،د. هدى، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام والأمن القومي في ظل تحديات الاقتصاد ، على شبكة الانترنت، www.kautakji.com
١٣. كامل ، ميادة رشيد ،تحليل اتجاهات البطالة للمدة 1996-2008،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة ، 2010.
١٤. المشهداني، د. عبد الرحيم نجم ، ظاهرة البطالة في العراق ،الحلول المقترحة لها ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 11، السنة الرابعة ، 2006.
١٥. ناصر،محمد ناصر إسماعيل،واقع التشغيل والبطالة للمدة من 1977-2004،مجلة التقني ، المجلة 21،العدد 16 ، 2008.
١٦. الوزني، د. خالد واصف ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة العاشرة ، 2009.

Michael Parkin , Daviding, Economics , Boston , New York ,1992